تقدمت به الكويت إلى جانب ثلاث دول أخرى

الغانم: إقرار بند «القدس» يؤكد قدرة الدول العربية على النجاح متى تعاونوا

جنيف - كونا- قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن النجاح في إقرار البند الطارئ المتعلق بالقدس والذي تقدمت به الكويت الى جانب ثلاث دول اخرى يدل على انه متى تعاونت الدول العربية والإسلامية في موقف يجسد لحمة ووحدة شعوبها فإنها قادرة على تحقيق الكثير.

وقال الغانم في تصريح للصحافيين تعليقا على نجاح البند الطارئ المتعلق بالقدس والذي تقدم به وفد البرلمان الكويتي ووفود فلسطين والبحرين وتركيا في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي « الكيان الصهيوني وقع في حرج بالغ لا اعتقد انه وقع في مثل هذا الحرج من ناحية التصويت في اي من الدورات السابقة وهذا ايضا يؤكد ان الدبلوماسية البرلمانية السلمية تستطيع ان تحقق الكثير ».

واضاف الغانم ان تمكن الوفد الكويتي بالتعاون مع اشقائه العرب والوفود الإسلامية الشقيقة من انجاح المقترح الكويتي في البند الطارئ كان بمثابة تحد كبير وصعب.

وقال « في 138 دورة منذ إنشاء الاتحاد البرلماني الدولي لم تنجح مقترحات المجموعة الجيوسياسية العربية في اي من الدورات باستثناء الدورتين الماضيتين ففي العام الماضي نجح مقترحنا فيما يخص الروهينغا وفي العام الحالي نجح مقترح الكويت بالإضافة إلى اشقائه من الدول العربية في موضوع أحقية الفلسطينيين في القدس ».

واضاف « هذا نصر سياسي كبير غير مسبوق لأن هناك ثلاثة مقترحات احدها تقدم به الكيان الصهيوني الغاصب والمجموعة العربية والإسلامية كلفت الكويت بالرد وقمت بتفنيد هذا المقترح ودعوت المجتمع الدولي الى عدم التصويت له كرسالة واضحة للكيان الإسرائيلي الصهيوني وفعلا سقط هذا المقترح وفشل فشلا ذريعا ».

وأشار الغانم الى البند الطارئ المنافس الذي تقدمت به السويد والمتعلق بالمرأة قائلا « كان هناك مقترح من اصدقائنا من السويد ولم نكن ضده من ناحية المبدأ لكن كنا نريد ان ننجح مقترحنا الذي تقدمنا به فهناك في نهاية الأمر بند وحيد يقر كبند طارئ في نهاية الدورة ».

وقال « نحمد الله سبحانه وتعالى اولا واخيرا ونهنئ صاحب السمو أمير البلاد -حفظه الله ورعاه- والشعب الكويتي على نجاح وفد البرلمان الكويتي في تحقيق مبتغاه ونصرة قضايا الأمة ».

واختتم الغانم تصريحه قائلا « كما لا يفوتني ان اتقدم بالشكر الجزيل لأختي وإخواني اعضاء الشعبة البرلمانية الذين كانوا خير معين والأبطال موظفي الأمانة العامة لمجلس الأمة الذين نعرف نحن عن قرب ما قاموا به من جهد وواصلوا الليل بالنهار من أجل التحضير لمثل هذه الدورات التي تكللت بالنجاح».

وعلى صعيد متصل قال عضوا الشعبة البرلمانية الكويتية النائبان علي الدقباسي ونايف العجمي أمس إن النجاح باقرار البند الطارئ المتعلق بالقدس في الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي هو نتاج لسياسات الكويت المتزنة والرامية الى احترام حقوق الانسان.

واضاف الدقباسي في تصريح صحفي ان حصول المقترح الكويتي المشترك مع البحرين وفلسطين وتركيا على 843 صوتا مقابل 108 اصوات للمقترح الاسرائيلي كان يفضل الدعم العربي والاسلامي ويعكس بشكل واضح الموقع المتميز للبرلمان الكويتي في الاتحاد البرلماني الدولي اضافة الى دور الدبلوماسية البرلمانية الكويتية التي طالما كانت مدافعة دائمة عن قضايا الامة ومصالحها.

واوضح ان هذا الدور النشط والمرموق «تعلمناه من مدرسة سمو الامير الشيخ صباح الاحمد حفظه الله ورعاه وهو نتاج لسياسات الكويت المتزنة».

واعرب الدقباسي عن شكره وتقديره لرئيس مجلس الامة مرزوق الغانم واعضاء الوفد البرلماني الكويتي والجهاز الاداري للامانة العامة لمجلس الامة لجهودهم في اجراء الاتصالات واعداد المعلومات وكسب التاييد مضيفا «نحن فخورون بتلك الجهود ومبروك للكويت والعالم الاسلامي ولكل مناصري حقوق الانسان».

من جانبه اعرب النائب نايف العجمي عن سعادته بنجاح الشعبة البرلمانية الكويتية بقيادة رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم في ادراج البند الطارئ بشان احقية الفلسطينيين بعاصمتهم القدس على جدول اعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي.

وقال العجمي في تصريح صحفي إن «هذه الجهود ليست غريبة على الكويت التي كانت سباقة في نصرة قضايا الامة منذ بداية النضال الفلسطيني».

واضاف انه «بتوفيق من الله سبحانه وتعالى توجت الجهود البرلمانية الكويتية بهذه التحركات التي حازت اغلبية الاصوات المشاركة في الاتحاد الدولي».

واوضح ان «القضية الفلسطينية هي قضية كل مسلم ولا احد يزايد علينا وان المقترحات التي قدمت لتشتيت الاصوات عن مقترحنا الذي يهدف الى تسليط الضوء على قضية عادلة وهي حق الفلسطينيين بعاصمتهم القدس فشلت».

وقال «نحن سعداء بهذا الانجاز وأحب ان اهنئ رئيس المجلس واعضاء الوفد البرلماني الكويتي على الجهود الجبارة التي بذلوها والتي تكللت بالنجاح».

وتواصلت ردود الافعال المشيدة من قلب الكويت فقد أعرب رئيس مجلس الأمة بالإنابة د.عودة الرويعي عن فخره واعتزازه الشديدين بالإنجاز الذي تحقق للدبلوماسية البرلمانية في حصول البند الطارئ المقدم من الكويت عن القدس على التصويت الكاسح ليتم تبنيه من الاتحاد البرلماني الدولي.

وثمن الرويعي جهود الشعبة البرلمانية لمجلس الأمة برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والسادة النواب اعضاء الشعبة إضافة إلى الأمانة العامة لمجلس الأمة.

وتمنى الرويعي أن يكون ضمن الوفد البرلماني في جنيف للعمل مع بقية أعضاء الوفد في التنسيق والإعداد لمثل هذا الإنجاز الذي يصعب تحقيقه في غياب التنسيق والإعداد مع بقية الوفود البرلمانية الدولية الأخرى.

وأكد الرويعي أن الوفود البرلمانية الدولية تنظر للكويت نظرة تقدير وتميز مشددا على ضرورة استثمار ما تحققه الديبلوماسية البرلمانية.

وأشاد النائب عمر الطبطبائي بالانتصار الذي حققه مجلس الأمة بدعم من البرلمانات العربية والإسلامية بإقرار البند الطارئ بشأن القضية الفلسطينية على جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 138.

وقال الطبطبائي في تصريح للصحافيين « إن النجاح الذي تم تحقيقه هو انتصار معنوي وسياسي لقضية تناستها البرلمانات الدولية طوال السنوات الماضية وهي قضية الفلسطينيين وأحقيتهم بعاصمتهم القدس » لافتا إلى أن الشعبة البرلمانية الكويتية منذ ثلاث سنوات وضعت قضية المسلمين الأولى على رأس قائمة أولوياتها واليوم حققنا ثمرة السنوات الماضية».

وأضاف « أن انتصارنا ضد الكيان الصهيوني الممثل بالكنيست الإسرائيلي هو أمر مهم ويسجل باسم مجلس الأمة الكويتي الذي تمكن من إقرار البند الطارئ بشأن قضية الروهينغا العام الماضي وعاد السنة الحالية ليسجل انتصارًا جديداً بإدراج قضية القدس ضمن البند الطارئ للمؤتمر».

وأشاد الطبطبائي بجهود الشعبة البرلمانية الكويتية وأعضاء الوفد البرلماني الكويتي خلال الفترة الماضية، كما ثمن دور العاملين في الأمانة العامة لمجلس الأمة والكادر الإداري الوطني واصفا إياهم بانهم « شعلة من النشاط وهم يرفعون الرأس».

مرزوق الغانم

الكيان الصهيوني وقع في حرج بالغ لا اعتقد أنه وقع في مثله في أي من الدورات السابقة

الدبلوماسية البرلمانية السلمية تستطيع ان تحقق الكثير ونجاحنا كان بمثابة تحدٍ كبير وصعب

- المجموعة العربية والإسلامية كلفتنا بالرد على مقترح الكيان الصهيوني الغاصب واستطعنا إسقاطه
- علي الدقباسي : الدبلوماسية البرلمانية الكويتية طالما كانت مدافعة دائمة عن قضايا الأمة ومصالحها
- العجمي : الجهود الجبارة ليست غريبة على الكويت التي كانت سباقة في نصرة قضايا الأمة
- الرويعي : الوفود الدولية تنظر لنا نظرة تقدير وتميز وعلينا استثمار ما تحققه الديبلوماسية البرلمانية
- الطبطبائي: مجلس الأمة حقق انتصاراً معنوياً وسياسياً على الكيان الصهيوني

اللجنة ناقشت في اجتماعها ملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنها بحضور وزير الأشغال

«الميزانيات» تفعيل «هيئة الطرق» وفك التشابك مع الجهات الحكومية الأخرى

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها امس مشروع ميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية الجديدة (2018/2019) وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2016/2017 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنها بحضور وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد إن اللجنة تبين لها أنه مازال هناك تشابك معقد في الاختصاصات بين هيئة الطرق ووزارتي الداخلية وشؤون الخدمات وبلدية الكويت بسبب عدم نقل الاختصاصات من تلك الجهات إلى الهيئة لأسباب يفترض أن تكون حسمت منذ صدور القانون في سنة 2014 والتعديلات المقدمة عليه في سنة 2015 .

واضاف أن اللجنة بحثت هذا التشابك مع سمو رئيس مجلس الوزراء في اجتماع سابق إلا انه لم يتم حسمه حتى تاريخه . علما بانه سبق تشكيل لجنة وزارية من مجلس الوزراء لجميع الأطراف ذات الصلة بنقل اختصاصاتها للهيئة وموافقتها آنذاك على عمليات النقل إلا أن هذا لم يطبق على أرض الواقع.

اجتماع لجنة الميزانيات

وأوضح أنه رغم انتقال قطاع الطرق من ميزانية الأشغال إلى الهيئة وفق ماهو مثبت لدى اللجنة إلا أن هناك العديد من الملاحظات التي أبدتها الجهات الرقابية كعدم اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة وعدم وجود نظام مالي ما يؤثر على تنفيذ الهيئة لميزانيتها الجديدة والمقدر لها 513 مليون دينار وفق الضوابط الرقابية التي تضمن سلامة تنفيذها.

وأشار عبد الصمد إلى أن وزير الأشغال حسام الرومي أكد أنه سينقل ملاحظات اللجنة إلى مجلس الوزراء لضرورة حسم هذه الملاحظات الشائكة وفق تعبيره والمستمرة لسنوات.

وأكد عبد الصمد استعداد اللجنة لتبني أي متطلبات تشريعية تسهم في تفعيل دور الهيئة على النحو السليم قانونا، لاسيما أن اللجنة تستشعر الحرج في وجود اعتمادات مالية مدرجة في ميزانيات جهات أخرى يفترض انتقالها قانونا للهيئة.

وقال عبد الصمد إنه وبسبب وجود مخاوف مؤكدة من الجهات الرقابية من وجود صعوبة شديدة في تنفيذ الميزانية الجديدة فقد انتهت اللجنة إلى تشكيل فريق فني مع وزارة المالية لبحث نقل الاعتمادات المالية من الهيئة إلى (الأشغال) مجددا مع وضع قيد ملزم بألا تصرف إلا بمعرفة الهيئة كما كان معمولا به في الميزانية السابقة وذلك لحين اكتمال جاهزية الهيئة لإدارة ميزانيتها وفق القواعد الرقابية السليمة

ناقشت ملاحظات وآراء جمعيات النفع العام المعنية

«الاحتياجات الخاصة»: دراسة 8 تعديلات جديدة على قانون ذوي الإعاقة

لجنة الاحتياجات الخاصة

ناقشت لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة خلال اجتماعها امس ملاحظات وآراء جمعيات النفع العام المعنية حول القانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقال رئيس اللجنة النائب مبارك الحجرف في تصريح بالمركز الاعلامي لمجلس الامة إن هناك ما يقارب من 8 تعديلات جديدة على قانون المعاقين ستتم دراستها وإدراجها على جدول اعمال مجلس الأمة.

وأضاف الحجرف انه بعد قيام اللجنة بتعديل القانون الخاص بذوي الإعاقة آثرت الاستماع إلى جمعيات النفع العام التي تهتم بأمور ذوي الإعاقة حتى تكتمل الصورة.

وأشار إلى ان اللجنة في سباق مع الزمن لإضافة ما يقارب 8 اقتراحات جديدة على التعديلات المدرجة على جدول اعمال المجلس منذ دور الانعقاد الماضي لمناقشتها وإقرارها بقانون متكامل.

وأوضح الحجرف أن اللجنة سوف تدرس هذه التعديلات مع وزارة التربية والهيئة العامة لذوي الإعاقة ومؤسسة التأمينات الاجتماعية بأسرع وقت لإحالتها لمجلس الأمة وإدراجها مع التعديلات الموجودة على جدول الاعمال.

وقال إن اللجنة استمعت إلى جميع الاقتراحات ومجموعة من ممثلي جمعيات المجتمع المدني وستجتمع مع مجموعة أخرى لتكتمل الصورة خاصة أن هذا القانون إضافة إلى عدد من القوانين الأخرى يعتريها النقص والقصور والشوائب عند تطبيقها.

وأكد الحجرف أن هذه الشوائب تحتاج الى تنقية بين فترة وأخرى بعد اخذ جميع الآراء حتى تصل اللجنة إلى (تخريجة) ترضي الجميع متمنيا أن ترى هذه التعديلات النور في الجلسة المقبلة.

وأعرب عن تقدير واحترام اللجنة لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة والسعي لدمجها في المجتمع لتساهم في بناء الكويت مشيرا إلى أن هذه الفئة فاعلة وغير مهمشة في الكثير من دول العالم.

وتمنى الحجرف الوصول مع الحكومة إلى حلول توافقية فيما يخص هذه التعديلات وألا تكون محل اعتراض من قبل الحكومة.

فهاد: تدوير الوزراء محل المساءلة السياسية التفاف على الدستور

اعتبر النائب عبدالله فهاد أن تدوير حقيبة شؤون الشباب من الوزير خالد الروضان إلى الوزير محمد الجبري التفاف على الدستور وتفريغ لمواده.

وأوضح فهاد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة "أننا أمام مشهد جديد للالتفاف على اللائحة الداخلية لمجلس الأمة وعلى الدستور وتفريغ له بهذه الممارسة التي لم تتم لأبناء الأسرة الحاكمة أو غيرهم من الوزراء".

وأشار إلى أن ذلك يعد تهريبا للوزراء من المسؤولية بهذا الالتفاف الخطير وإسناد الوزارات محل المساءلة السياسية إلى غيرهم.

وأضاف أن رئيس الوزراء والوزراء اقسموا أمام الله ثم أمام الأمير والشعب الكويتي على مرأى ومسمع من الجميع باحترام الدستور وقوانين الدولة وبأن يؤدوا أعمالهم بالأمانة والصدق.

وبين أن المواد من 121 إلى 132 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تعني فقط بالسؤال البرلماني، لما لهذه الأداة الرقابية من أهمية، معتبرًا أن السؤال البرلماني مفترق طرق في العلاقة بين السلطتين.

وقال فهاد " سألت الوزير الروضان عن الإيقاف الرياضي وكنت أهدف إلى معرفة الحقيقة وخطة عمل الحكومة لرفع هذا الإيقاف خصوصا أن دورة الألعاب الآسيوية الأولمبية الـ ١٨ سوف تقام في إندونيسيا من ١٨ أغسطس إلى ٢ سبتمبر ٢٠١٨ المقبلين".

وأضاف " بدلاً من الهروب كان الأولى بالوزير الاعتذار للشعب الكويتي وأن يعتذر لممثلي الأمة الذين تعهد أمامهم برفع الإيقاف الرياضي أثناء تعديل القانون ٨٧ / ٢٠١٧ ويقدم استقالته بدل من تهريبه من الأبواب الخلفية ".

وأشار فهاد إلى أن الروضان لم يتعلم من الوزيرة هند الصبيح التي واجهت وأبت إلا أن تواجه رغم تحدث أحد النواب دفاعا عنها أثناء مناقشة الاستجواب بأنه عرض عليها في مجلس الوزراء بأن يتم تدويرها إلا أنها أصرت على المواجهة وصعود المنصة .

عبدالله فهاد

الكندري يطالب بإحالة المتسببين في تأخير صرف دعم العمالة إلى التحقيق

طالب النائب د. عبدالكريم الكندري بإحالة المتسببين في تأخير صرف دعم العمالة الوطنية إلى التحقيق.

وقال الكندري في تصريح صحافي إن الحكومة التي لا تستطيع التنسيق بين وزاراتها وجهاتها في صرف دعم العمالة، لا يمكن أن تؤتمن على الحقوق الوظيفية والعمالية للمواطنين